

إصلاحات سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر فبراير 1919

**The reforms of the French occupation authorities in Algeria,
February 1919**

ياسين حمودة

طالب دكتوراه ، جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2.

الملخص:

عقب نهاية الحرب العالمية الأولى وما خلفته من مأس في جميع الجوانب السياسية و الاقتصادية , الاجتماعية والثقافية على العالم بأسره كان لابد للشعب الجزائري الواقع تحت الاستعمار الفرنسي أن يكون له نصيب مما وقع فجند أبنائه و رصوا في الصفوف الأولى للقتال مكرهين تحت طائلة قانون التجنيد الإجباري الذي سنته فرنسا الاستعمارية عام 1912 م , وفي مقابل مشاركة الشباب الجزائريين في الحرب إلى جانب فرنسا وعدتهم بالنظر في تمكينهم من بعض حقوقهم الأساسية وسامتهم عليها فيما عرف بإصلاحات فبراير 1919م والتي جاءت بها حكومة كليمانصو الفرنسية , بل واعتبرتها تنازلا غير مسبوق من فرنسا للجزائريين رغم أنها وفي حقيقتها لم تكن إلا ذرا للرماد في عيون الجزائريين مقارنة بما وعدوا به حقيقة وبما قدموه من تضحيات جسيمة .

الكلمات المفتاحية:

الحرب العالمية الأولى، حكومة كليمانصو، إصلاحات فبراير 1919 م، المجالس المنتخبة، قانون الأهالي.

Abstract :

Following the end of the First World War and the legacy of the tragedies in all political aspects, economic, social and cultural on the whole world it had to be of the Algerian people actually under French colonialism to have a share in what happened he recruit sons and arranging in the first rows of the fighting are forced under penalty of conscription law enacted colonial France in 1912, in exchange for young Algerians in the war post along with France and promised to consider them to some of their basic rights and haggle them in what is known reforms in February 1919 and that came in the French government Clemenceau, and even considered a concession unprecedented from France to the Algerians, although it and in what they are not only meant to throw dust in the eyes of Algerians compared to what was promised and including the fact that their great sacrifices .

Keywords : First World War ;Algeria ; reforms in February 1919 ; French colonialism ; Georges Clemenceau.

تقديم:

تعتبر فترة الحرب العالمية الأولى بمثابة الامتحان العسير للجزائريين من حيث الحسم في المواقف منها، وكذا المشاركة والدعم فيها خصوصا إذا علمنا أن حالة الجزائر وقتها لم تكن بعد ممنهجة في الهياكل السياسية، وكل ذلك سهل من مهمة الإدارة الفرنسية بالانفراد بما تراه مناسبا لها وتوظيف الشعب الجزائري إلى جانبها في الحرب من دون تعهدات مسبقة.

وكانت نتيجة المشاركة الجزائرية في الحرب العالمية الأولى ثقيلة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، مما عمق جرح الجزائريين الذين رصوا في الصفوف الأولى لجبهات القتال، وبالمقابل فقد زال الخوف من نفسية هؤلاء الشبان وتخلوا عن عقدة النقص بعد أن عايشوا الأحداث وتعرفوا على الكثير من القيم والمبادئ وتأكدوا من أن المجهود دائما يقابله المردود، وأن التضحية يقابلها الحق المشروع في العيش وأن تقديم الواجب تقابله جملة من الحقوق.

ومن هنا كان واضحا إدراك فرنسا لمطالب هؤلاء الشبان الجزائريين ومن ورائهم المجتمع الجزائري، فقد طالب النواب الأهالي عام 1915م بضرورة تقديم اقتراحات للتسهيل للمجندين وقدماء الحرب الحصول على حق المواطنة، وهذه الإجراءات الفرنسية هي ما ساهمت مع مرور الزمن و إلى غاية 1919م في بروز ما سمي بإصلاحات فبراير 1919م و التي جاءت نتيجة لعود سياسيين فرنسيين أمثال: كليمانصو وغيره، الذين رغبوا في التعويض على الجزائريين عما تحملوه في الخدمة العسكرية، منذ صدور قانون التجنيد الإجباري 1912م، وما أدوه من تضحيات خلال الحرب العالمية الأولى.

إذا وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى طرأ على المنظومة الدولية تحول هام بعد انتصار الحلفاء على دول المحور ، فكانت نهاية هذه الحرب بمثابة نقلة نوعية في تفعيل حركات التحرر وإيقاظ الشعور الوطني بما فيه الطرف الجزائري، كل ذلك كان محفزا قويا في ميلاد ثقافة جديدة غيرت من المفاهيم التقليدية، مساهمة في ذلك ظروف داخلية وأخرى خارجية، عجلت بالضغط على السلطة الفرنسية للقيام بمبادرات إصلاحية، كللت بإصلاحات فبراير 1919م. فما هي دوافع إصلاحات فبراير 1919م ؟ وما محتواها ؟ وفيما تجسدت المواقف منها ؟ وماذا قدمت للجزائريين ؟

أولا : دوافع صدور القانون ، مراحل ومحتواه.

1- دوافع إصلاحات فبراير 1919م.

- هناك جملة من الدوافع والأسباب التي عجلت ببروز الإصلاحات الفرنسية من جديد يمكن ذكرها كما يلي:
- ضغوط الدعاية الألمانية العثمانية التي ساندت المطالب الجزائرية باعتبار أن هذه الأخيرة كانت تابعة للخلافة الروحية العثمانية.¹
- ثورة الشريف حسين 1916م وبلورة أفكار التحرير والاستقلال العربي علما أن هذه الثورة كانت رافضة لسياسة التتريك، وكان لبعض الجزائريين المساهمة فيها منهم الشيخ العقبي الذي رجع إلى الجزائر بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.²
- نجاح الثورة البلشفية 1917م وانتصار الحركات القومية في أوروبا وازدياد الوعي العمالي البروليتاري بين العمال الجزائريين خصوصا في فرنسا وتأثر المهاجرين الجزائريين بذلك وعلى رأسهم الحاج عبد القادر الذي تولى عضوية لجنة إدارة الحزب الشيوعي الفرنسي ورئيسا لأحد خلاياه.³
- وقع مبدأ تقرير مصير الشعوب المضطهدة.⁴
- مشاركة الكثير من الشبان الجزائريين في الحرب العالمية الأولى، وكان العديد منهم مكرها بسبب قانون التجنيد الإجباري 1912م، ولم يكن موقفهم من الحرب والزج بهم فيها هو خدمة فرنسا التي وعدتهم بالحقوق وحسب

أندري نوشي فإن هناك رسائل تم تبادلها بين المشاركين الجزائريين في الحرب تعبر عن التذمر وعن الرفض للزج بهم في الصفوف الأولى للحرب، بل وتطالب بالسلم وتحرير شمال إفريقيا.⁵

- بروز مطالب النخبة الجزائرية الداعية إلى رفع المظالم والتسوية في الحقوق والتنديد بمساوئ النظام الاستعماري ومن هذه الجماعة عمر بوضربة ومحمد بن رجال، كما أسست جماعة النخبة حركة صحافية لم تشهدها الجزائر من قبل كما فعل الحاج عمار وأحمد بن إسماعيل بوضربة، وظهرت صحافة تثير الجدل حول قضايا وطنية ومطالب جزائرية مثل جريدة الهلال والراشدي، وقد أحدثت هذه الصحف نقله نوعية في الأفكار وأرست بداية جديدة في الثقافة السياسية التي جسدتها النخبة الجزائرية في تقديمها للعرائض للحكومة الفرنسية خصوصاً عريضة 1912م التي تقدمت بها النخبة الجزائرية⁶ بقيادة المحامي بوضربة واستقبلت يوم: 1912/10/05 من قبل رئيس المجلس جورج كليمانصو وسلمت له العريضة التي تحتوي على 10 آلاف توقيع ضد التجنيد الإجباري الغير عادل بين أبناء الجزائر وأبناء الفرنسيين.⁷

- ازدياد الضغط الوطني في الداخل وشيوع روح التحرر وعودة أعمال العنف وبروز حركات تمردية عديدة في جهات مختلفة من الوطن خلال فترة الحرب العالمية الأولى كثورة بني شقران في ضواحي معسكر بالغرب وثورة عين بسام بالوسط وثورة الأوراس في الشرق وثورة الهوقار في أقصى الجنوب⁸ مع العلم أن المؤرخ الإنجليزي أرنولد تويني كتب عن أسلوب الإصلاح الذي اعتمدته فرنسا في الجزائر على أنه مبادرة فرنسية محصنة وقد أشار إلى ذلك بقوله: "إن هذه الإصلاحات قد جاءت نتيجة للمبادرة الفرنسية، وليس لضغط أي حركة سياسية منظمة من جانب الأهالي الجزائريين..."⁹.

- قيام الشباب الجزائري خلال سنوات 1914م إلى 1918م بالعديد من الهجمات على الأشخاص والممتلكات الفرنسية منها حوالي 377 هجوما سنة 1916م على الأشخاص و 1144 هجوما على ممتلكات المعمرين والمسؤولين الفرنسيين.¹⁰

- بروز كوكبة من رجال الفكر والسياسة الفرنسيين المعتدلين والداعين إلى التعاطف مع المطالب الجزائري والعمل بتقديم الإصلاحات منهم: وليغ، ميللي، بيروردو، جون جوريس، والبان روزي، وقد أُنذر بعضهم بأنهم إذا لم تقم فرنسا بالإصلاحات فإنها قد تواجه مشاكل عويصة في الجزائر.¹¹

وهناك من الجمعيات والصحف الفرنسية التي كشفت عن تعاطفها مع سياسة الإصلاحات الفرنسية في الجزائر، بل وذهبت إلى أبعد من ذلك واستنكرت القوانين الجائرة المفروضة على الأهالي ومن ذلك صحيفة لوتان و المجلة الأهلية وجمعية حقوق الإنسان.¹²

- مساهمة الهجرة الجزائرية في نقل ونشر دعاية الجامعة الإسلامية الداعية إلى التحرر العقلي وترقية الدين الإسلامي ونبذ الاستعمار والمطالبة بالتحرر من العبودية وذلك بعد التطورات السياسية في الشرق بعد ثورة تركيا الفتاة، والحرب الليبية الطرابلسية سنة 1911م.¹³

- نشاط الدعاية الألمانية المعادية لفرنسا في المغرب الأقصى وتقربها من المهاجرين الجزائريين بالمنطقة بعد اندلاع ثورة الأمير عبد الملك الجزائري التي لقيت إحسانا كبيرا لدى الجزائريين.¹⁴

2- مراحل صدور القانون ومضمونه

2-1/ مراحل صدور القانون: يعود إهتمام السلطات الفرنسية بقانون 1919م إلى عشية الحرب العالمية الأولى، ويتضح ذلك في صدور مرسوم 13 جانفي 1914م الذي ينص على رفع عدد المستشارين العامين (المسلمين) في البلديات من 1/4 إلى 1/3 وأكدت نصوص من جديد على السماح للشبان الذين خدموا الجيش الفرنسي أن يصوتوا في الانتخابات المحلية.¹⁵

وأن يكون المترشح مقيما في الإقليم لمدة سنة على الأقل، كما يجب أن يكون موظفا لدى الدولة الفرنسية، أو حامل لشهادة ممنوحة منها، أوله وسام شرف واستحقاق.

- وفي 15 جويلية 1914م خلق مجلس الشيوخ الفرنسي لجنة لدراسة الإصلاحات في الجزائر، فقد صوت هذا المجلس على لائحة أدت إلى خلق لجنة مكونة من ثمانية عشر عضوا، وكان هدفها البحث عن وسائل إصلاح ثلاثية (سياسية، إدارية واقتصادية) وقد عدل المجلس الوطني الفرنسي وقتها بعض من بنود قانون الأهالي حيث نذكر:

- استثناء بعض الجزائريين أو أولئك الذين خدموا فرنسا في بعض المجالات من قانون الأهالي.

- إعطاء حق المطالبة باستئناف الحكم للجزائريين الذين طبق عليهم هذا القانون.¹⁶

كل ذلك لم يسفر عن نتيجة حقيقية بل خفف من وطأة القانون الأهلي، ومع ذلك فقد أثار ضجة من الاحتياجات العنيفة.¹⁷

- وفي 24 نوفمبر 1915م تشكلت لجنة جديدة في مجلس الشيوخ لدراسة المشكل الجزائري برئاسة السيد مونيس ونائبه جوناو وقد خلصت إلى ما يلي:

- انتخاب (بدل تعيين) الممثلين الجزائريين ومشاركتهم في انتخاب رؤساء المجالس البلدية

- إلغاء المحاكم الرادعة.

- إعادة العمل بنظام الجماعة في القرى إضافة إلى دمج الجزائر في فرنسا ماليا.¹⁸

وإضافة إلى ذلك فقد شهدت الجزائر محاولات كثيرة للإصلاحات نتيجة لبروز حركات تمرد من طرف الجزائريين في الجيش وظهور ما يسمى بحرب العصابات، ونمو الوعي الوطني لدى النخبة الجزائرية، كل ذلك دفع بالساسة الفرنسيين إلى التفكير في إصلاحات من شأنها التخفيف عنهم خاصة وأنهم زمن الحرب¹⁹ ونلمس ذلك في الرسالة المشتركة التي بعث بها كليمانصو وليغ إلى رئيس الوزراء الفرنسي بريان، ونشير بالذكر إلى أن كليمانصو حينئذ كان رئيسا للجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب²⁰ فتم تشكيل مجموعة من النواب تطالب بالإسراع في الإصلاحات من جورج كليمانصو و جوناو و جول ميزي من خلال مقاعدتهم البرلمانية، لأن الوضع كان خطيرا مما دفع برئيس الوزراء الفرنسي إلى الموافقة على الآراء السابقة لإفساح المجال للجزائريين كي يتمتعوا بالمزيد من الحقوق المدنية، كل ذلك قد أرضى بعض أعضاء النخبة، ولم يرضى جميع المواطنين الجزائريين.²¹

- إن سنة 1915م عرفت بعض المحاولات الإصلاحية على عكس سنة 1916م التي استغلت فيها الحكومة الفرنسية برئاسة كليمانصو والحاكم العام على الجزائر شارل لوتو، فانتهجت القمع والإبادة ضد المقاومات الشعبية التي ظهرت في ربوع الجزائر، مما دفع إلى تنصيب حاكم عام جديد على الجزائر هو: جوناو في 1918/11/30م وجورج كليمانصو على الوزارة، فبدأت بذور الإصلاحات تظهر خاصة عندما قدمت الحكومة الفرنسية مشروع الإصلاحات في الجزائر إلى المجلس الوطني الفرنسي لدراسته والنظر في إمكانيته، وقد صاغ هذا القانون ماريس موتي، ويعد أول قانون يحدد وضع الجزائريين بالنسبة إلى اللجنة الفرنسية بعد قانون سيناتيس كونسيلت الصادر في: 1865/07/14م الذي قسم الجزائريين إلى رعايا لاحق لهم وجزائريين متجنسين لهم كل الحقوق بتخليهم عن أحوالهم الشخصية. ويعتبر هذا القانون اللبنة الأخيرة لصدور قانون فبراير 1919م، حيث نذكر بنوده حسب ما جاء في محتواه كما يلي:

2-2/ محتوى قانون 1919م.

● حصول الجزائريين على الجنسية الفرنسية مقابل ما يلي:

أ- أن يكون عمر الشخص من 21 إلى 25 سنة مع الأولوية لمن يتمتع والده بالجنسية الفرنسية.

ب- أن لا تكون لديه سوابق عدلية ضد فرنسا أو جرد من حقوقه السياسية.

- ج- أن يكون غير متزوج.
- د- حيازة بعض الممتلكات في المدن والأرياف.
- هـ- أن يكون موظفا في الوظيف الفرنسي أو حاز على منحة التقاعد.
- و- يحسن اللغة الفرنسية، وشغل منصب انتخابي أو متحصلا على وسام الشرف، إضافة إلى عمله في الجيش الفرنسي.²²
- الإبقاء على ما نص عليه قانون سيناتيس كونسلت الذي قسم الجزائريين إلى جزائري من الدرجة الأولى وجزائري من الدرجة الثانية.
- أن يكون عمر المصوت 21 سنة فما فوق وأن لا تكون له سوابق عدلية²³ وأن يكون قد أقام في بلديته لمدة سنتين على الأقل من تاريخ الاقتراع.
- أن تتوفر في المترشح أحد الشروط التالية:
- أ- أن يكون خدام في الجيش الفرنسي.
- ب- حيازة الملكية أو أنه مسجل بدفع الضرائب.
- ت- أن يأتي بشهادة حسن السيرة والسلوك.
- ث- أن يعرف القراءة والكتابة باللغة الفرنسية، أو له وسام شرف فرنسي.²⁴
- الجزائريون الذين لا يريدون أن يصبحون مواطنين فرنسيين سيمثلهم في المجالس المنتخبة أعضاء منتخبون، بشرط أن تعينهم السلطة الفرنسية من القيادة.
- زيادة تمثيل الجزائريين في المجالس المنتخبة خاصة العمالية منها بحيث يكون عددهم الربع (1/4) على الأكثر.²⁵
- إلغاء الضريبة العربية على الأهالي وانخفضت مساهمتهم في الضرائب إلى 16% من مجموع الضرائب.²⁶
- إدخال تعديلات على القرار المشيخي من حيث ارتقاء المسلمين إلى بعض المناصب في الوظيفة العمومية، فالمادة (14) أقرت قبولهم في جميع الوظائف العمومية والمناصب باستثناء القائمة الخاصة بوظائف السلطة فهذه ممنوعة عليهم (كالقضاء مثلا).²⁷
- رفع تحديد ممثلي المسلمين بحوالي أربعة من المئة إلى 1000 ساكن مع مستشار إضافي كلما زاد العدد عن 1000 على أن لا يتجاوز 1/3 أعضاء المجلس البلدي ولا يزيد عن 12 عضوا.
- رفع عدد المستشارين العامين من المسلمين من 18 عضوا إلى 29 عضوا وهذا العدد يعادل 1/3 عدد الأعضاء الفرنسيين أو 1/4 العدد الكلي مقابل 27 فرنسي و 10 في العمالتين الأخرتين مقابل 30 مستشارا فرنسيا.
- لا يجوز تخصيص عائدات أملاك البلدية و الدواوير إلا لإنجاز أشغال ذات منفعة عمومية تهم سكان الدوار.
- إعادة تشكيل هيئة تجماعت الدوار، واتخاذ إجراءات جديدة تضمن حقوق تمثيل الأهالي.
- توسيع قائمة المستفيدين ومراجعة قيمة المعاشات وارتقاء الجنود الجزائريين إلى كل الرتب العسكرية
- الارتقاء التدريجي بالأهالي إلى نيل الحقوق المدنية عن طريق صيغة خاصة للتجنس لاشتراط التخلي عن قانون الأحوال الشخصية
- إلغاء قانون الغابات الذي كان يمنح حق الرعي في الغابات وتفرض حراستها مجانا.²⁸

ثانيا : ردود الفعل من إصلاحات فبراير 1919م وتقييمها .

1- ردود الفعل من الإصلاحات

لقد نوهنا من خلال دراستنا أن قانون إصلاحات فبراير 1919م يعتبر بمثابة ذر الرماد في العيون، لكنه لا يخلو من بعض الآمال التي حملها للجزائريين، و لذلك يعد حركة جديدة قديمة في مسلسل الإصلاحات الفرنسية في الجزائر، وقد تباينت ردود الفعل بشأنه فنجد :

1-1/ موقف المعمرين:

عارض المعمرين هذا القانون واعتبروه دعامة للأهالي، ولذلك سخرُوا كل ما يملكون لإبطاله خاصة الصحافة²⁹ صحيفة (Messenger) تقول " من المحال أن نوافق على هذا القانون الذي سيزرع البلبلة والفوضى " وصحيفة (L'echo d'Alger) فكتبت بقلم رئيسها (Boilec) محتجة على ما اعتبرته على حد قوله "لقد ضربونا غدرا" ثم قال "...إن المستوطنين الجزائريين الواعين بالخطر المحدق بهم سيتمكنون من تجميع قواهم حول فكرة واحدة هي أن الجزائر فرنسية"³⁰، وقد طالبوا خلال مؤتمر البلديات سنة 1920م الذين كانوا جميعا فرنسيين في الجزائر بالعودة إلى سياسة جزائرية أكثر عقلانية تأخذ في الاعتبار أمن الأهالي في المناطق الداخلية وبتقوية نظام الاحتجاز السري، أما ممثلوا الكولون في المجلس المالي، فقد احتجوا ونادوا بالعودة إلى قوانين ما قبل 1914م وقد نجح الكولون في ذلك سنة 1920م عندما جددت السلطات الفرنسية قانون الأهالي ودعمته.³¹

علاوة على ذلك نجد أن المعمرين لم يكتفوا بذلك بل شكلوا وفدا مكونا من 246 عضوا من رؤساء البلديات بالجزائر وهرعوا إلى العاصمة الفرنسية أين تقابلوا مع رئيس الوزراء وأبلغوه أن ذلك القانون يعرقل الجزائر، كما قامت فدرالية الفلاحين بتنظيم مظاهرة على ما أسموه بالامتيازات التي منحت للأهالي الجزائريين.³²

1-2/ موقف النخبة الفرنسية:

هناك من النخبة الفرنسية من باركوا الإصلاح واعتبروه شيئا إيجابيا ومن بينهم الكاتب بيرنار الذي اعتبر أن إصلاحات 1919م مظهر حضاري ساهم في تكوين الجزائريين سياسيا ونجد أن شارل أندري جوليان يشاطره نفس الرأي حيث اعتبر أن هذه الإصلاحات أهم تشريع فرنسي وضع للجزائريين قبل صدور دستور 1947³³ وتأييدا لمشروع القانون كتبته صحيفة (Les Débats)، كما كتبت صحيفة (Le Radical) معتبرة التصويت لصالح القانون أمرا مصيريا سيفضي إلى اتحاد قائم بين عرقين محكوم عليهما بالتفاهم.³⁴

وكتبت صحيفة (L'Akhbar) بلهجة معتدلة "أخيرا اعترفوا بأن هناك رجال شركاء لنا وبأن هؤلاء الرجال مؤهلون لمشاركة الديمقراطيين في الحقوق السياسية"، وقد بادر الكثير من المعارضين من النخبة المثقفة الفرنسية حيث نجد أندري نوشي صاحب النزعة اليسارية و روبير غويتي وغيرهم كثير.

1-3/ موقف الجزائريين:

تباينت المواقف بين مؤيد ومعارض حيث كانت ردود الأفعال متقاربة بشكل كبير حيث نلمس نوعا من التفاؤل مع بعض الحذر عند آخرين مع وجود بعض اليأس، ويتجسد ذلك في مواقف النخبة، إذ قال عنه فرحات عباس "إنه كان إصلاحا متواضعا ومهلهلا في نفس الوقت" وعاب عليه كونه لم يرق بالجزائريين إلى مواطنين ولم يقدم أي حل منطقي و واضح لمسألة الجنسية³⁵ أما باقي النخب الأخرى فالظاهر أنها لم ترق بالقانون، بل أصيبت بخيبة أمل مقارنة بالتضحيات، وكتبت في ذلك جريدة الإقدام تقول "رغم أن الإصلاحات قد خطت خطوة أمامية بخصوص المشكل الأهلي فإن العمل الذي وضعت خطوطه العريضة قبل الحرب لازال باقيا على حاله."³⁶

أما بخصوص الأمير خالد فكان موقفه التشاؤم، وقد عبر عن رأيه في جريدة الأخبار و وقف موقف المتحفظين لأنه خدم مبدأ الإدماج رغم ما ظهر على السطح من إصلاحات.³⁷

2- تقييم الإصلاحات

2-1/ إيجابياتها:

- رغم أن السياسة الفرنسية كانت دوما تنتهج سياسة ذر الرماد في العيون حسب جميع القوانين التي أصدرتها، لكن مع هذا القانون نلمس بعض المحاسن ويمكن تعدادها كما يلي:
- لقد أزال هذا القانون بعض أحكام قانون الأهالي القاسية ووسع حقوق الانتخاب للجزائريين في المجالس البلدية والمجلس المالي، وذلك بزيادة عدد المنتخبين، ورغم ذلك فقد ضلوا أقلية³⁸، لكن هذا أشعر المواطن بأحقية في عملية التمثيل وقربه أكثر من بعض الحقائق التي كانت غائبة عنه سابقا.³⁹
 - استرجاع العمل بنظام الجماعة في القرى والبادية، وهي دعامة هامة في البنية الاجتماعية للجزائريين إذ ساهمت في الروح الموحدة لهم في الكثير من الأحيان، علما وأن هذه الجماعة أسهمت في تعاون وتنظيم الأعراس والقبائل ونسجت بينهم علاقات وطيدة في النمط الاجتماعي والأسري وكذا الحفاظ على المقومات وحفظ الهوية الجماعية.
 - حق الجزائريين في الانتخابات البلدية رغم النسبة المحدودة.
 - شعور الجزائريين بمدى أهمية المطالب وفتح شهية المعارضة السياسية.⁴⁰
 - التسوية في الضرائب، فقد كان الجزائري يدفع على أرضه الصغيرة أضعاف ما يدفعه الفرنسي أو الأوروبي على أرضه الكبيرة، بالإضافة إلى وجود ضرائب كبيرة بالأهالي اضمحلت طبقا لهذا القانون.⁴¹

2-2/ سلبياتها:

- منع الجزائريين من المشاركة في التصويت على المترشحين الذين يعتبرون من الدرجة الثانية وهم المسلمين فمثلا: طلب شهادة حسن السلوك يعتبر حرمان الأغلبية الساحقة من الجزائريين الذين تعرضوا للعقاب في إطار قانون الأهالي.
- تحديد الانتخابات بالإقامة لسنتين في البلدية هذا يعني حرمان العديد من الجزائريين منهم المهاجرين من الحقوق السياسية، هذا يعني أنه لا يحق لمعظم الشباب المتنقل، والذي يذهب في مواسم حصد القمح والشعير إلى مناطق الشغل أن يصوت في الانتخابات المحلية.
- لم يتغير الوضع في التمثيل بالنسبة للمجالس البلدية، حيث بقي قانون 13 جانفي 1914 م ساري المفعول فالمسلمون ينتخبون 1/3 المترشحين في البلديات.
- تمثيل المسلمين الجزائريين في البرلمان الفرنسي في باريس فقد أهملته الإصلاحات الفرنسية تماما ولا توجد أية إشارة للموضوع.⁴²
- لم يبلغ القانون الجديد قانون الأهالي العنصري.
- اهتم بمنطقة الشمال المأهولة بالمعمرين، وأهمل الجنوب الذي ظل تحت الحكم العسكري إلى غاية صدور دستور 1947 م، ولو أن ذلك الإجراء ظل ساريا على الورق لا غير.
- اشتراط القانون على الجزائريين التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية مقابل الحصول على الجنسية الفرنسية.⁴³
- اعتبر قانون إصلاحات فبراير 1919 م سبيلا إلى التفرقة بين الجزائريين فيظهر أنه يخدم الفئة الموالية لفرنسا مما يؤدي إلى تعميق الهوة بين الجزائريين، فتظهر فيه أقلية ضئيلة تتمتع بمزايا وحقوق ليست ميسرة لسائر الشعب.
- رغم زيادة عدد المنتخبين بقوا أقلية ليست كلمتهم مسموعة.⁴⁴

خاتمة:

يبدو أن جميع الهيئات الفرنسية لم تكن راغبة في سياسة الإصلاحات التي بادرت بها حكومة كليمانصو بعد الحرب ومنها، إصلاحات 1919م، بل أن هناك ظروفًا قاهرة كانت وراء ذلك التحول في السياسة الفرنسية تجاه شعوب المستعمرات، وبرغم ذلك كله، فإن ما قامت به فرنسا، يعد في نظرها تلبية لما قام به الشباب الجزائري في الحرب، هذا مع العلم أن كل ذلك لم يكن سوى البحث عن مرحلة جديدة لتهدئة الجزائريين، وإبعادهم عن أسلوب المقاومة، وكانت بنود القانون جزئية أكثر ما هي شاملة، وركزت على التجنس والتمثيل النيابي، وقد صحح ذلك العديد من المفاهيم لدى الجزائريين بعد أن شعر جلهم باليأس من سياسة فرنسا الهاربة نحو الأمام، وقد ألهم ذلك الحركة الوطنية الجزائرية على أن تتجدد أكثر، نتيجة التلاعبات الفرنسية المزعومة، لأن بنود إصلاحات 1919م لم ترق إلى ضخامة التضحيات والمساندة الجزائرية خلال الحرب، وأن الإصلاح خدم الأقلية من الجزائريين، المواليين لفرنسا، ووسع من الهوة بين الجزائريين.

الهوامش:

- ¹ أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 257.
- ² أحمد مريوش: الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية، ط1، مطبعة هودة، 2007، ص48.
- ³ عبد الحميد زوزو: الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص57.
- ⁴ أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص9.
- ⁵ Andri noushi: la naissance du nationalisme Algérien, édition 5 de minuit, Paris, 1962, p 95.
- ⁶ أحمد مريوش: القضايا الوطنية في اهتمامات الانتلجانسيا الجزائرية ما بين 1876-1927، مجلة حولية المؤرخ، العدد الثاني، اتحاد المؤرخين الجزائريين، 2002، ص219.
- ⁷ جمال خريشي: الإستعمار وسياسة الإستيعاب في الجزائر (1830-1962)، ترجمة: عبد السلام عزيزي، إشراف ومراجعة: مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، 2009، ص363.
- ⁸ شارل روبر أحرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، ترجمة: حاج مسعود، ط1، ج2، دار الرائد للكتاب، 2007، ص815.
- ⁹ سعد الله: الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص217.
- ¹⁰ أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، ص161.
- ¹¹ أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص161.
- ¹² شارل أندري جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ترجمة: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر والشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص34.
- ¹³ يحي بوعزيز: سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954، دار البصائر للنشر والتوزيع، حسين داي، الجزائر، 2009، ص99.
- ¹⁴ سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص105.
- ¹⁵ عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص212-213.
- ¹⁶ سعد الله: الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص263-264.
- ¹⁷ شارل أندري جوليان: المصدر السابق، ص50.
- ¹⁸ سعد الله: المرجع السابق، ص269.
- ¹⁹ سعد الله: الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص266.
- ²⁰ يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص101.

- ²¹ سعد الله: المرجع السابق، ص 266.
- ²² سعد الله: الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص ص 270-277.
- ²³ Mahfoud Kadache: Histoire du nationalisme Algérien, 2ème Edition, Tome 2, End, P42.
- ²⁴ عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص 216-217.
- ²⁵ روبر أجرون: المصدر السابق، ص 864.
- ²⁶ يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 46.
- ²⁷ روبر أجرون: المصدر السابق، ص ص 876-882.
- ²⁸ يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 103.
- ²⁹ سعد الله: الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 279.
- ³⁰ روبر أجرون: المصدر السابق، ص ص 869-870.
- ³¹ سعد الله: المرجع السابق، ص 279.
- ³² عمار بوحوش: العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 100.
- ³³ فرحات عباس: ليل الإستعمار، ترجمة: أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر، 2005، ص 95.
- ³⁴ روبر أجرون: المصدر السابق، ص 869.
- ³⁵ فرحات عباس: المرجع السابق، ص 25.
- ³⁶ أحمد مريوش: بؤادر الإنشطار في فكر النخبة الجزائرية، مجلة حوليات، مخبر التاريخ والجغرافيا، العدد الثاني، ص 95.
- ³⁷ محفوظ قداش: الأمير خالد و نشاطه السياسي بين 1919-1925، مجلة تاريخ وحضارة المغرب، العدد الرابع، كلية الآداب، جامعة الجزائر، 1968، ص 37.
- ³⁸ ناهد إبراهيم دسوقي: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر: الحركة الوطنية في فترة ما بين الحربين 1918-1939، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 2001، ص 67.
- ³⁹ بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص 218.
- ⁴⁰ سعد الله: الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص ص 278-279.
- ⁴¹ ناهد إبراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص 67.
- ⁴² بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر: المرجع السابق، ص ص 217-218.
- ⁴³ سعد الله: الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص ص 278-279.
- ⁴⁴ ناهد إبراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص ص 67-68.